المراد بالعامل هنا ما يعم فيما قبله والاصل في ذلك الاسم
المتقدم جواز رفعه ونصبه ما لم يكن مانع فيعمل بمقتضاه
حد التنازع هو ان يتقدم في اللفظ عاملان من فعل
متصرف او شبهه مذكوران في اللفظ فاكثر كذلك
عوامل اتفقا في العمل او اختلفا فيه على معمول واحد
مطلوبا لكل منهما من حيث المعنى مرفوعا او منصوبا
او مجرورا نحو لقيني واكرمني زيد ولقيت واكرمت زيدا
اوضربني واكرمت زيدا او ذهب ومررت بزيد فاكثر
كالحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين فقد استبان لك ان لا تنازع فيما تقدم ولا لما حذف
من العوامل ولا بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا
بين جاملين ولا بين جامد وغيره ولا بين اثنين اكد
احدهما بالاخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول
والثاني لم يرد به للاسناد بل للجر والتقوية فلا عمل
له بدليل قوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس

فلو

حد التنازع

فلو كان فيه تنازع لاضمر الفاعل في احدهما حد
الاختصاص هو حكم علق بالبناء للمفعول بضميرها
اي الذي اوشى تاخر عنه اي عن الضمير سواء كان
كان الضمير للمتكلم وهو الغالب نحو نحن العرب اقرى
الناس للضيف اولغيره نحو بك الله نرجو الفضل
وهو بمعنى ما تاخر عنه من اسم ظاهر منصوب بيان
لما معرفه اما بال او بالاضافة او بالعلمية وقد مرت
امثلة ذلك فربما كان انا في المذكر نحو انا افعل كذا ايها
الرجل وايه في المونث نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة
والغرض من ذكر الاسم الظاهر تخصيص
مدلوله بما نسب اليه فايها الرجل مثلا في المثال السابق
لم يرد به المخاطب بل اريد به ما دل عليه ضمير المتكلم
السابق وهو انا حد الاغراء هو تنبيه المخاطب على
امر محمود من علم وصلاة وغيرها ليفعله للمخاطب
فيبقى نحو الصلاة جامعة بنصب الصلاة على الاغراء

حد الاغراء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)